

جنيف، ١٩ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

برنامج المملكة المتحدة لتمرينات التفتيش على  
التقيد باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين  
الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية  
وتدمير تلك الأسلحة. تقرير موجز

مقدمة

١ - أجرت المملكة المتحدة أربعة تمرينات للتفتيش في صناعات التكنولوجيا البيولوجية، والمواد الصيدلانية، واللقاحات، وكانت أهداف البرنامج هي ما يلي:

(أ) اختبار فعالية التحقق من التقيد باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (فيما يلي الاتفاقية) بواسطة التفتيش على معامل للتكنولوجيا البيولوجية، والبحث والتطوير، والمواد الصيدلانية، واللقاحات، لا سيما المعامل الكبيرة المتعددة الأغراض والمرنة، على نحو يتماشى مع الأعمال المتعلقة بعوامل المرض، وحيث توجد اهتمامات كبيرة بصدد طابع السرية التجارية.

(ب) دراسة المسائل التي تنشأ بالنسبة للصناعة، ولحكومة الدولة الطرف التي تتلقى التفتيش، وإدارة هذه التدابير للتحقق في إطار الاتفاقية.

(ج) اختبار ما إذا كان من الممكن اعتبار الوصول على نحو كاف داخل المعامل وإلى الوثائق مبيئاً للتقيد بالاتفاقية، دون تهديد غير مقبول للسرية التجارية.

أهم المسائل

٢ - كانت هناك أربعة مسائل فيما يتعلق بتمرينات التفتيش على التقيد: هي إمكانية الوصول، وتقييم التقيد، والسرية التجارية، والسوقيات.

إمكانية الوصول

٣ - كانت تقنيات الوصول المنظم هامة لدى التفاوض على الوصول إلى المباني والوثائق. ومن المجدي تحقيق درجة معينة من الوصول الفعلي، وفي معظم الحالات فإن مستوى الوصول الذي يمكن تحقيقه واسع النطاق للغاية من الناحية الفعلية. ولكن هناك بعض الحالات التي سيرغب فيها متعهدو تشغيل المعامل في الحد من الوصول المادي للمفتشين على أسس مراعاة السرية التجارية، وسلامة ممارسة التصنيع و/أو الصحة والسلامة. وتعتقد المملكة المتحدة أنه يمكن على الأرجح من حيث المبدأ إيجاد حلول للتعامل مع معظم الحالات التي تنشأ. وسيتوقف على ظروف كل حالة ما إذا كان مستوى الوصول يتيح جميع المعلومات التي يطلبها المفتشون في الوقت الذي تطمئن فيه الشركة المعنية على توافر الحماية للمعلومات الحساسة تجارياً.

٤ - ولا توجد عقبات يتعذر التغلب عليها فيما يتعلق بمنح درجة معينة من الوصول إلى وثائق المعامل أثناء إجراء التفتيش. والواقع أن الوثائق تكتسب أهمية حاسمة لدى رفض الوصول المادي أو البصري أو تقييده على نحو آخر. ولم يمثل الاتصال بالموظفين المعنيين سوى مشاكل قليلة. ولعل أكبر عبء يطرحه التفتيش بعد فترة إخطار قصيرة على موقع تجاري هو الاقتطاع من وقت كبار المديرين. وينبغي السماح للمفتشين كلما كان ذلك ممكناً بمحاورة أي موظف رهناً بتوافر الضمانات.

تقييم التقيد

٥ - رهنا بإتاحة إمكانية الوصول الكافي لغريق التفتيش، سيتباين تعريف ذلك الوصول من موقع إلى آخر، يمكن الوثوق من عدم إخفاء أية أنشطة لعدم التقيد. وتتوقف درجة الثقة على طبيعة الوصول المتاح ومداه.

٦ - وتزيد الثقة بالتقيد زيادة مثيرة كلما أمكن للمفتشين إثبات الاتساق الداخلي، والسلامة الفنية والتجارية للأدلة المتاحة وتقديم الشروح لأوسع نطاق ممكن من الأنشطة في الموقع.

٧ - السرية التجارية لا تمثل الحاجة المشروعة إلى حماية السرية التجارية سوى قلة من العقبات المستعصية فيما يتعلق بإجراء تفتيش فعال. وعلى الرغم من ذلك فهناك حالات يتعارض فيها مطلب حماية بيانات الملكية مع طلبات المفتشين للمعلومات. ولكنها حالات غير متواترة ومقصورة على قلة من المجالات ذات الأهمية التجارية الحاسمة التي قد تكون لصيقة بالموقع. على أن مشكلة قد تنشأ فيما يتعلق ببعض المعلومات غير السرية في حد ذاتها ولكن تجميعها يمكن أن يكون صورة عامة حساسة تجارياً.

٨ - ويمكن تقليص الخطر بدرجة كبيرة، وإن لم يُستأصل كلياً، بقدر ما تنهياً السلطات المضيفة سلناً لتعيين مناطق الحساسية ونهج الوصول المنظم المزمع. ومن المهم إجراء تمييز بين درجات الحساسية لفتات

المعلومات التجارية. وقد أثبتت التجارب في معظم الحالات أنه عندما يمكن أن تتعرض المعلومات السرية للخطر بواسطة كشف عن المعلومات، فمن الممكن الإجابة بصورة غير مباشرة على اتجاه الاستفسار دون تعريض السرية للخطر.

### السوقيات

٩ - لا تفرض مسائل السوقيات العامة مثل حجم الفريق، والمرافقين، والاطلاع على المعلومات، والسلامة، واللغة، والمعدات العامة، عقبات خطيرة في مجال إجراء عمليات التفتيش. وتتحقق بعض المزايا من إتاحة الإمكانية لفريق تفتيش فعلي على التقيد بالاتفاقية للوصول إلى معدات أخذ العينات والفرض المتعلقة بعدد من العوامل المرشحة للأسلحة البيولوجية. وسيتيح ذلك إجراء لتحديد فوري نسبيا لوجود أو انعدام عامل من العوامل موضع الاهتمام. وسيكون من المفيد أيضا للسلطات المضيفة أن تستعد لإتاحة أية مرافق قائمة للاختبار أو التجريب لبيان وجود الأحياء المجهرية أو المواد الكيميائية الحيوية الأخرى في العينات. ويؤدي التحليل الموقعي إلى تلافي أخطار انتشار المعلومات التجارية بنقل العينات من الموقع.

### الاستنتاجات

١٠ - من الممكن عمليا إجراء عمليات تفتيش متعمقة: فمراجعة الحسابات وإجراء المقابلات الحوارية والتفتيش البصري للمعدات الأساسية عوامل أساسية تعزز بعضها البعض. وأي تدبير مستقل بذاته قليل الأهمية أو عديمها.

١١ - يمكن تقليص أخطار انتشار المعلومات الحساسة تجاريا، شريطة أن تقوم المواقع التي تخضع للتفتيش بأعمال تحضيرية وأن تستعين بالوصول المنظم. وفي كثير من الحالات يمكن أن يكون مقدار الوصول الذي يتسنى منحه واسع النطاق دون المجازفة بكشف بيانات تتعلق بالملكية.

١٢ - معايير الأدلة المطلوبة لإجراء تفتيش فعال معايير مرتفعة. وهذه مشكلة نوعية لأن الدليل الذي لا ليس فيه على عدم التقيد يتعذر الحصول عليه، ولكن من الممكن تعيين مؤشرات على وجود مثل هذا النشاط. وبالنظر إلى طبيعة الاستخدام المزدوج للعوامل البيولوجية وكثير من المعدات المتصلة بها، فإنه تلزم لأفرقة التفتيش أدلة من جميع جوانب الموقع قيد التحري إذا ما أرادت أن تكون حكما عن مدى تقيده.

١٣ - سيكون توافر معدات قابلة للنقل لتعيين العوامل المرشحة للأسلحة البيولوجية ذا أهمية بالغة لكل من أفرقة التفتيش والأفرقة المحلية؛ كما يمكن لاستخدام مرافق المختبرات أن يساعد على إثبات وجود عوامل بيولوجية أخرى في المواد الكيميائية الحيوية.

١٤ - يغلب أن يكون أهم عبء يقع على عاتق الصناعة هو تشتيت وقت الإدارة لاستضافة التفتيش؛ وينبغي ألا تكون هناك حاجة إلى الإخلال بعمليات المصنع أو الدخول إلى مناطق غير مجددة شريطة توافر سبل بديلة لتلبية اهتمامات المفتشين.

١٥ - كان الكثير من مشاكل الوصول التي صودقت في برنامج تمرينات التفتيش على التقيد خاصا بالموقع، كما كانت حلول الوصول المنظم خاصة بالموقع أيضا. والمرجح أن يكون هذا استنتاجا عاما ينطبق على معظم المواقع.

-----